

التوقعات البيئية العالمية

نشر تقرير تقييم البيئة من أجل التنمية - التوقعات البيئية العالمية في ٢٠٠٧، بالضبط بعد عقدين من نشر اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقريرها القادر على توليد الأفكار الجديدة - مستقبلنا المشترك - الذي وضع التنمية المستدامة على جدول أعمال الحكومات وأصحاب المصلحة. والتوقعات البيئية العالمية - ٤ هي أشمل تقرير للأمم المتحدة معنى بالبيئة أعده نحو ٣٩٠ خبيراً وراجعه أكثر من ١٠٠٠ خبير آخر في شتى أنحاء العالم.

يحظر النشر حتى بعد الساعة ١١,٣٠ صباحاً بتوقيت نيويورك، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٧.

أولى غرب آسيا اهتماماً كبيراً بالبيئة بما في ذلك سن تنظيمات بيئية، ووضع استراتيجيات وخطط عمل للتنمية مستدامة وبيئية، والانضمام لكثير من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. بيد أن استمرار النمو السريع لأعداد السكان، والمنازعات العسكرية، ومستويات التنمية غير المسبوقة، أسفرت عن زيادة كبيرة في التحديات البيئية.

وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي، والانتعاش المؤقت لأسواق النفط إلى تحقيق بعض الاستقرار الاقتصادي في التسعينيات. وبلغ النمو الاقتصادي الحقيقي ذروة منذ ٢٠٠٢، مع الزيادة الحادة في أسعار النفط، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتمثل التحدي الرئيسي في أن الحكومات لا يزال يتعين عليها أن تدمج البيئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المياه العذبة

غرب آسيا من أكثر مناطق العالم توتراً فيما يتعلق بالمياه. فيما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٥، نقص نصيب الفرد من المياه العذبة المتوافرة من ١٧٠٠ إلى ٩٠٧ أمتار مكعبة/ سنوياً. وسينخفض إلى ٤٢٠ متر مكعب / في السنة بحلول عام ٢٠٥٠. ويعتمد المشرق أساساً على المياه السطحية، وبدرجة أقل على المياه الجوفية، في حين يعتمد شبه الجزيرة العربية أساساً على المياه الجوفية وعلى

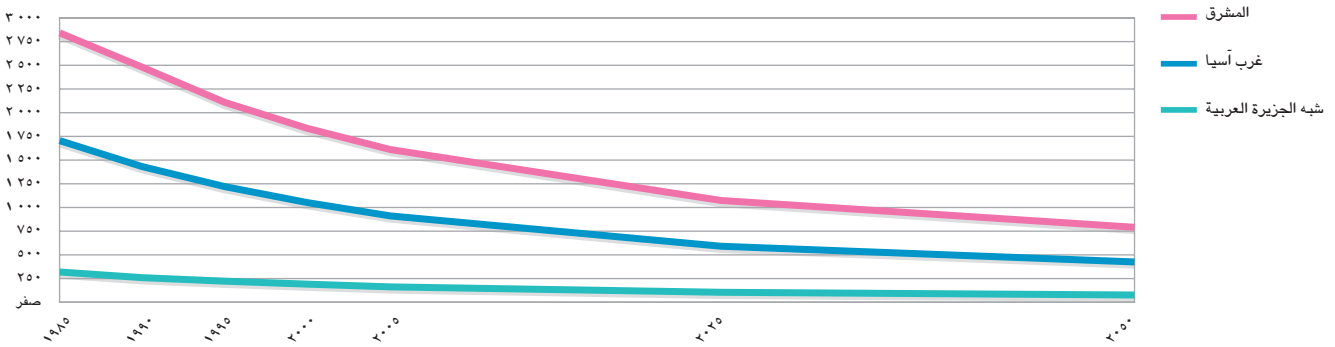
اتجاهات اقتصادية اجتماعية

على الرغم من التقدم المرموق صوب تحقيق أهداف الألفية الإنمائية في الصحة والتعليم والتمكين للمرأة خلال العشرين عاماً الأخيرة، فإن ٣٢ في المائة من إجمالي السكان الذين يزيد سنهم على ١٨ سنة (نحو ٣٦ مليون نسمة) لا يزالون أميين. وطفق الفقر يزداد منذ الثمانينيات من القرن الماضي، بمعدلات تتراوح بين صفر تقريباً في الكويت و٤٢ في المائة في اليمن. وتبلغ نسبة سكان الحضر في الإقليم ٤٢ في المائة، وتزيد معدلات البطالة على ٢٠ في المائة.

وتسهم الزراعة في المتوسط بنسبة ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهي النشاط الاقتصادي الرئيسي في المشرق وفي اليمن، وتستخدم أكثر من

اتجاهات وتوقعات نصيب الفرد من توافر المياه العذبة

متر مكعب/الفرد/في السنة



المصدر: UNESCO، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد استخدمت البلدان مؤخرا أدوات مثل تقييم الآثار البيئية واعتمدت خططا للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويضم غرب آسيا أكثر من ٣٠ من المحميات البحرية ووقع على ١٨ اتفاقية إقليمية ودولية تتعلق بالبيئة الساحلية والبحرية.

البيئة الحضرية

عبر العقدين المنصرمين، شهد غرب آسيا حضنة مكثفة، مما أسفر عن تزايد الطلب على المياه والطاقة، وتحديات لإدارة النفايات، وتدهور نوعية الهواء، وتوسع مساحة الأحياء العشوائية، خاصة في بلدان المشرق. ويتراوح نصيب الفرد من النفايات الصلبة في بلدان منظمة التعاون الخليجي بين ٠,٧٣ و ١,٤ كجم/ للشخص/ يوميا، مقابل ٠,٦١ و ٠,٨٦ كجم/ للشخص/ يوميا في المشرق.

الطاقة

قطاع الطاقة محرك أولى للتنمية الاقتصادية ولتدهور البيئة على حد سواء. وتنتج المنطقة نحو ٢٣ في المائة من النفط العالمي ونحو ٨,٧ في المائة من إنتاج الغاز العالمي. ويتباين استهلاك الفرد من الطاقة في المنطقة تباينا كبيرا بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة له. وقد زاد نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من ٦ إلى ٧,٢ طن بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٣.

وقد وضع بعض البلدان قوانين ومعايير لكفاءة استخدام الطاقة في مجالات المباني والأدوات المنزلية والنفايات والطاقة، وسن تشريعات وقام برصد تلوث الهواء.

إعذاب المياه، وكلا المنطقتان تستخدمان مياه النفايات المعالجة بصورة متزايدة. وينبع ما يزيد على ستين في المائة من المياه السطحية، من خارج الإقليم وقضية موارد المياه المشتركة محدد أساسي للاستقرار في الإقليم.

ويمثل القطاع الزراعي أكثر من ٨٠ في المائة من إجمالي المياه المستخدمة. وفي المشرق، يشكل تأثير نوعية المياه السيئة على الصحة مصدر قلق رئيسي.

وقد تحول معظم البلدان مؤخرا نحو الإدارة المتكاملة للمياه ونهج الحماية. وتركز إصلاحات سياسة المياه على تحقيق اللامركزية، والخصخصة، وإدارة الطلب، والحفظ وكفاءة الطاقة، وتحسين الأحكام المؤسسية والقانونية والمشاركة العامة.

تدهور الأراضي والتصحر

نحو ٦٤ في المائة من مساحة آسيا التي تبلغ ٤ ملايين كيلو مترا مربع هي أراضي جافة ومعرضة للتدهور. وتتم زراعة ما يزيد بالكاد على ٨ في المائة من الأرض. وتاريخيا، كانت الأرض هي التي تزود السكان بغذاء وافر. بيد أنه خلال العشرين عاما الماضية، حفزت الزيادة في السكان التي بلغت ٧٥ في المائة، الطلب على السلع الأساسية والأرض. وأسفرت الضغوط المتزايدة عن تدهور الأرض في معظم البلدان، مع تدهور ٧٩ في المائة من الأراضي في بداية القرن ٢١، تسبب البشر في ٩٨ في المائة منها.

وتشغل الغابات ١,٣٤ في المائة (٥,١ مليون هكتار) من مساحة الإقليم الإجمالية، وهو ما يقل عن ١. في المائة من إجمالي مساحة الغابات في العالم. ووضعت بلدان كثيرة خطط عمل قومية لمكافحة التصحر، وانضمت للمعاهدات الدولية لمكافحة التصحر وحماية التنوع الإحيائي والغابات.

البيئة الساحلية والبيئة البحرية

المناطق الساحلية والبحرية في غرب آسيا تتهددها التنمية الساحلية السريعة للمدن السكنية والمنتجعات ومشروعات الترويح، واستصلاح الأراضي، والصناعة، والتلوث من النفط، والملوثات الكيميائية، وتلح المياه، وتصريف الكائنات المجهرية والإفراط في صيد الأسماك.

المصادر والتنويه فيما يخص المعلومات المعروضة هنا متوافرة ووردت مراجعها بالكامل في تقرير عن البيئة من أجل التنمية - التوقعات البيئية العالمية الرابعة.

عنوان المراسلات

Head, Global Environment Outlook (GEO) Section
Division of Early Warning and Assessment (DEWA)
United Nations Environment Programme (UNEP)
P.O. Box 30552 Nairobi, 00100, Kenya
Tel: +254-20-7623491 • Fax: +254-20-7623944
Email: geo.head@unep.org • Internet: www.unep.org/geo



برنامج الأمم
المتحدة للبيئة

UNEP